

كليات الخليج للعلوم الإدارية والإنسانية

مقرر الإدارة المالية في المنشآت الصحية

د. أحمد ياسر النعساني

أ. أمان لافي

المحاضرة الأولى : مدخل الى الإدارة المالية

محتوى المحاضرة

- ❑ مفهوم الإدارة المالية : تعريف الإدارة المالية وأهميتها في المنشآت الصحية.
- ❑ أهداف الإدارة المالية : ما تسعى الإدارة المالية إلى تحقيقه (الربحية، السيولة، تعظيم القيمة...)
- ❑ وظائف وأنشطة الإدارة المالية : التخطيط المالي، اتخاذ القرارات الاستثمارية، قرارات التمويل، إدارة رأس المال العامل.
- ❑ خصائص الوظيفة المالية:
- ❑ تنظيم الإدارة المالية:
- الهيكل التنظيمي للإدارة المالية
- موقعها ضمن الهيكل الإداري للمنشأة.

مقدمة

- تُعدّ الإدارة المالية من الركائز الأساسية لنجاح المنشآت على اختلاف أنواعها، سواء كانت منشآت ربحية أو غير ربحية ، صحية أو غير صحية ، صغيرة أو كبيرة. فهي تُعنى بتخطيط وتنظيم واستخدام الموارد المالية المتاحة بكفاءة وفعالية، بما يضمن تحقيق أهداف المنشأة في الأجل القصير والطويل. كما تلعب الإدارة المالية دورًا محوريًا في دعم القرارات الإدارية من خلال توفير المعلومات المالية اللازمة، والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية والتمويلية المختلفة، مع الأخذ في الاعتبار العلاقة بين العائد والمخاطرة.
- تعرف الإدارة المالية على أنها عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بالشكل الأمثل واستثمار هذه الأموال بكفاءة بما يكفل تعظيم القيمة السوقية للشركة أو تعظيم ثروة المساهمين، وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الأسمى للشركة وهو البقاء والنمو والاستمرار.

- أما علم التمويل Finance فيعرف على أساس انه الفن والعلم الذي يتعلق بإدارة الأموال ,حيث تعني كلمة فن ان هناك بعض الفرص لإظهار المهارات والإبداع في إدارة الأموال، أما كلمة علم فتعني ان هناك بعض الحقائق المثبتة والمستندة على النظريات والمبادئ والمفاهيم فيما يتعلق بالقرار المالي في إدارة الأموال.
- وتهدف هذه المحاضرة إلى تقديم إطار عام لمفهوم الإدارة المالية في المؤسسات الصحية و غير الصحية، والتعريف بأهم وظائفها وأنشطتها، وبيان أهدافها الرئيسية ودورها في تحقيق الربحية، والمحافظة على السيولة، وتعظيم قيمة المنشأة. كما تسعى المحاضرة إلى إبراز أهمية الإدارة المالية في مواجهة التحديات المعاصرة التي تفرضها بيئة الأعمال المتغيرة.

مفهوم الإدارة المالية

- هي مجموعة الوظائف التي تتعلق بتحديد نتائج أعمال المنظمة وتقدير احتياجاتها من الأموال وتوفيرها بأنسب الشروط وأقل التكاليف وأستخدامها بالشكل الأمثل وفقاً لأهداف المنظمة. في المنشآت الصحية، تأخذ الإدارة المالية دوراً حيوياً، نظراً لطبيعة الخدمات الطبية التي تتطلب استمرارية التمويل وضمان جودة الرعاية الصحية للمستفيدين.

المكونات الرئيسية للمالية

❖ الخدمات المالية:

هي ذلك الجزء الذي يهتم بتصميم وتوصيل الخدمة والنصيحة المالية إلى الأفراد والشركات والحكومات. وتتضمن العديد من فرص العمل في البنوك، والمؤسسات المالية، والمالية الشخصية، وشركات التأمين.

❖ الإدارة المالية:

وتهتم بواجبات المدير المالي في شركات الأعمال. حيث يقوم المدراء الماليون بإدارة الشؤون المالية لأي نوع من الشركات سواء أكانت هذه الشركات مالية أو غير مالية، خاصة أو مساهمة عامة، كبيرة أو صغيرة، تهدف إلى الربح أو لا تهدف إلى الربح.

أهداف الإدارة المالية

• ضمان استمرارية المنشأة

- التأكد من توفر الأموال الكافية لتغطية المصروفات التشغيلية اليومية مثل الرواتب، الأدوية، والصيانة.
- المحافظة على القدرة على تقديم الخدمات الصحية دون توقف.

• تحقيق الكفاءة المالية

- الاستخدام الأمثل للموارد المالية لتقليل الهدر والتكاليف غير الضرورية.
- تخصيص الميزانية بطريقة تضمن أعلى قيمة ممكنة مقابل كل وحدة صرف.

• زيادة الإيرادات وتحسين الأداء المالي

- تحسين طرق تحصيل الرسوم الطبية والتأمين الصحي. البحث عن مصادر تمويل إضافية مثل المنح أو الشراكات.

• تخطيط الموارد المالية المستقبلية

- إعداد ميزانيات مستقبلية للتوسعات أو شراء معدات حديثة.
- التنبؤ بالمصروفات والإيرادات لتجنب العجز المالي.

• دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية

- تقديم البيانات المالية الدقيقة للإدارة لاتخاذ قرارات استثمارية أو تطويرية. و تقييم مشاريع جديدة من حيث الجدوى المالية والعائد المتوقع.

• ضمان الاستقرار المالي وتقليل المخاطر

- مراقبة النفقات والديون لتجنب الأزمات المالية.
- إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالتقلبات الاقتصادية أو انخفاض الإيرادات.

مراحل تطور الإدارة المالية

- 1- البعد الإجرائي
- 2- البعد التمويلي
- 3- البعد الاستثماري
- 4- مرحلة استخدام تكنولوجيا المعلومات

وظائف الإدارة المالية

- 1- الوظيفة المحاسبية الإجرائية
- 2- تقدير احتياجات المنظمة من الأموال لأستثمارها
- 3- توفير الأموال من مصادرها المختلفة
- 4- وظيفة الأستثمار وإدارة الاصول

انشطة الإدارة المالية

1- التحليل والتخطيط المالي، من حيث:

- أ) تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها في تقييم النواحي المالية والتشغيلية للشركة.
- ب) إعداد الموازنات التقديرية المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص الشركة في المستقبل.

2- إدارة هيكل أصول الشركة، من حيث:

- أ) تحديد حجم الاستثمار في كل من الأصول المتداولة قصيرة الأجل والأصول الثابتة طويلة الأجل.
- ب) المحافظة على المستوى الأمثل لكل عنصر من عناصر الأصول المتداولة مثل النقدية، الأوراق المالية قصيرة الأجل، المدينون، والمخزون.

ج) التوصية باستخدام الأصول الثابتة الملائمة والتي تساهم بشكل كفاء في العمليات التشغيلية، وكذلك تحديد الوقت المناسب لاستبدال هذه الأصول (قرارات الموازنة الرأس مالية).

3- إدارة الهيكل المالي للشركة، من حيث:

- أ) تحديد حجم الميزج الأكثر ملائمة من التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل.
- ب) تحديد مصدر التمويل، أي هل يتم الاعتماد في الحصول على الأموال من مصادر الدين أم الملكية.
- ج) التنسيب لمجلس الإدارة من اجل قرارات توزيع الأرباح.

4- التنسيق مع الإدارات الأخرى في الشركة للقيام بالعمل بشكل فعال، فجميع القرارات داخل إدارات الشركة لها تأثير مالي. فمثلا القرارات التسويقية لها تأثير على نمو المبيعات والذي له تأثير بالمقابل على تغيير القرارات الاستثمارية.

5- التداخل مع الأسواق المالية والنقدية، فكل مدير مالي لا بد له من ان يتعامل مع الأسواق المالية والنقدية، وكل شركة تؤثر وتتأثر بالأسواق المالية والنقدية بشكل عام، حيث يتم الحصول على الأموال من السوق المالي والنقدي كما يتم التعامل مع المستثمرين الحاليين والمتوقعين من خلال التعامل في أسهم الشركة في السوق المالي.

خصائص الوظيفة المالية

- 1- انها تتداخل في جميع نشاطات الشركة، فجميع النشاطات التي تقوم بها الشركة لها وجه مالي.
- 2- ان اتخاذ أي قرار مالي هو قرار ملزم للشركة ولا يمكن الرجوع عن هذا القرار إلا بخسائر فادحة.
- 3- ان بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية، فمثلا إذا قررت الشركة شراء خط إنتاج جديد ذو تكلفة عالية ومولت شراء هذا الخط أو جزءا منه بالدين، ولم تستطع الوفاء بديونها فان هذا سيعرض بقاءها واستمراريتها للخطر أو الفناء.
- 4- ان نتائج القرارات المالية لا تظهر مباشرة، بل قد تستغرق وقتا طويلا مما قد يؤدي إلى صعوبة اكتشاف الأخطاء وإصلاحها ويعرض الشركة للخطر.

عملية تنظيم الإدارة المالية

- تتمثل عملية التنظيم داخل الإدارة المالية في تحديد العلاقات والإختصاصات وخطوط السلطة داخلها، وهذا يتوقف على عدد العاملين في الإدارة المالية، والمركزية أو اللامركزية في أداء الوظائف.

يتم تقسيم العمل داخل الإدارة المالي على:

- 1- تقسيم العمل داخل الإدارة المالية على أساس وظيفي
- 2- تقسيم العمل داخل الإدارة المالية على أساس نوع الأنشطة أو الخدمات التي تقوم بها المنشأة

طرق تنظيم الإدارة المالية وموقعها على الهيكل التنظيمي للشركة

- تختلف طريقة تنظيم الإدارة المالية من شركة إلى أخرى باختلاف حجم الشركة، ففي **الشركات صغيرة الحجم** يكون مالك الشركة هو المسؤول الوحيد في إدارة شؤون الشركة، ويكون هناك مركزية في اتخاذ القرارات حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بكيفية الحصول على الأموال واستثمارها ولا يقوم بتفويض أي من صلاحياته للموظفين اللذين يعملون لديه.
- أما في **الشركات متوسطة الحجم** فيكون هناك فصل بين مالك أو مالكي الشركة والإدارة، وتضعف درجة المركزية في اتخاذ القرارات، ويكون في الشركة إدارة مالية مستقلة تعنى بممارسة المهام المالية، ويكون على رأس هذه الإدارة شخص يسمى المدير المالي، حيث يتمتع المدير المالي بصلاحيات واسعة للقيام بمسؤولياته.
- في حالة **الشركات كبيرة الحجم** تزداد أهمية الوظيفة المالية، ويصبح هناك لامركزية وصلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات. وتصبح للإدارة المالية إدارة مستقلة لها مدير مالي غالبا ما يكون نائب الرئيس للشؤون المالية، ويكون تحت رقابته مباشرة المراقب المالي، والمسؤول عن النقدية.

خاتمة:

في ختام هذه المحاضرة، تبين أن الإدارة المالية تُعد من أهم الوظائف الإدارية التي تعتمد عليها المنشآت سواء كانت صحية أو غير صحية في تحقيق أهدافها المختلفة، لما لها من دور أساسي في تخطيط الموارد المالية، واتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية السليمة، وضمان الاستخدام الأمثل للأموال. كما تم التأكيد على أهمية الإدارة المالية في تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة، ومواجهة المخاطر المالية، بما يسهم في استقرار المنشأة واستدامة نشاطها.

كليات الخليج للعلوم الإدارية والإنسانية

مقرر الإدارة المالية في المنشآت الصحية

د. أحمد ياسر النعساني

أ. أمان لافي

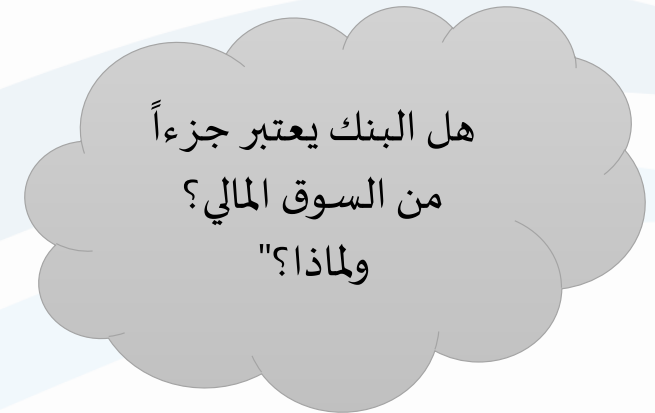
المحاضرة الثانية: مدخل إلى الأسواق المالية

محتوى المحاضرة:

- تعريف السوق المالي وفهم دوره في الاقتصاد.
- التمييز بين أنواع الأسواق المالية المختلفة.
- التعرف على الأدوات المالية الأساسية (الأسهم والسندات).
- فهم أدوار المشاركين في السوق والجهات الرقابية.

مفهوم السوق المالي

- السوق المالي: هو إطار مؤسسي وتنظيمي يسهل عملية تبادل الأصول المالية بين "وحدات الفائض المالي" (المدخرين) و"وحدات العجز المالي" (المستثمرين/المقترضين).



الوظائف الاقتصادية للسوق المالي

- تعبئة المدخرات: تجميع الأموال من الأفراد لتمويل الاستثمارات.
- تحديد الأسعار: السعر يعكس قيمة الأصل بناءً على العرض والطلب.
- توفير السيولة: سهولة تحويل الورقة المالية إلى نقد.
- خفض التكلفة: تقليل تكاليف البحث والمعلومات عن الفرص الاستثمارية.

تصنيف الأسواق المالية

أولاً: التصنيف حسب فترة الاستحقاق ويفصل بين التمويل القصير والطويل الأجل

1. سوق النقد: يتم التعامل فيه بالأدوات المالية ذات آجال استحقاق قصيرة جداً (أقل من سنة واحدة). ويهدف الى توفير السيولة الفورية للحكومات والمؤسسات.

مثل: أذون الخزانة، الأوراق التجارية، شهادات الإيداع القابلة للتداول CDs .

2. سوق رأس المال

يُعد سوق رأس المال المحرك الأساسي للاستثمار طويل الأجل في الاقتصاد، حيث يتميز بالتعامل في أدوات مالية تمتد آجال استحقاقها لفترات طويلة تتجاوز السنة الواحدة، أو أدوات ليس لها تاريخ استحقاق محدد كما هو الحال في الأسهم. يهدف هذا السوق بشكل رئيسي إلى توفير التمويل اللازم للمشاريع الإنتاجية الكبرى وتطوير رأس المال الثابت للمنشآت والحكومات. ومن أبرز أمثلته تداول الأسهم التي تمنح حقوق الملكية، والسندات الحكومية أو الشركات التي تمثل أداة دين طويلة الأجل. ونظراً لطول فترة الاستثمار، فإن هذا السوق ينطوي على درجة مخاطرة أعلى مقارنة بسوق النقد، إلا أنه في المقابل يمنح المستثمرين فرصاً لتحقيق عوائد مالية أكبر ونمو مستدام للثروة على المدى الطويل

• ثانيا : التصنيف حسب مرحلة الإصدار (وقت التداول)

- **السوق الأولي Primary Market** يُعرف بسوق الإصدارات الجديدة، حيث تقوم الشركات أو الحكومات ببيع أوراقها المالية لأول مرة للجمهور (الاكتتاب). هنا تذهب عوائد البيع مباشرة إلى الجهة المصدرة لتمويل نشاطها.
- **السوق الثانوي Secondary Market** هو السوق الذي يتم فيه إعادة بيع وشراء الأوراق المالية التي سبق إصدارها. هذا السوق هو ما نعرفه بـ "البورصة". في هذا السوق، لا تحصل الشركات المصدرة على أموال، بل تنتقل الأموال والأوراق المالية بين المستثمرين أنفسهم.

السوق الثانوية	الأسواق الأولية
هو السوق الذي يتم من خلاله بواسطة سمسرة الأوراق المالية التداول بالنيابة عن المستثمرين أصحاب هذه الأوراق بشكل مباشر.	هي تلك الأسواق التي تقوم بإصدار الأوراق المالية، وهذه الأوراق تكون بالفعل عقب القيام بتأسيس الشركة، وهي التي تكون الشركة لأول مرة يتم طرحها على الجمهور.

التصنيف حسب طبيعة الحق (نوع الأصل):

يوضح هذا التصنيف العلاقة القانونية والمالية بين المستثمر والجهة المصدرة و ينقسم الى :

- **أسواق الملكية** هي الأسواق التي يتم فيها تداول الأسهم. المستثمر هنا يعتبر "شريكاً" في ملكية الشركة، وله الحق في الأرباح وفي التصويت، لكنه يتحمل الخسارة إذا تعثرت الشركة.
- **أسواق الدين** هي الأسواق التي يتم فيها تداول السندات والصكوك. المستثمر هنا يعتبر "دائناً" وليس شريكاً، حيث يمنح قرضاً للجهة المصدرة مقابل الحصول على فائدة محددة واسترداد أصل المبلغ في تاريخ معين، وتعتبر مخاطرها أقل من الأسهم.

ثالثاً: التصنيف حسب التنظيم (الهيكل التنظيمي)

يُصنّف هذا النوع من التصنيف الأسواق المالية اعتماداً على أسلوب تنظيمها، وطريقة تنفيذ المعاملات، ومستوى الرقابة المفروضة عليها، وذلك على النحو الآتي:

- **الأسواق المنظمة Exchange Markets** هي أسواق تتميز بوجود إطار تنظيمي واضح ومكان تداول محدد، سواء كان مادياً أو إلكترونياً مركزياً، وتخضع لقواعد وقوانين صارمة تهدف إلى حماية المستثمرين وضمان العدالة والشفافية. يتم التداول فيها عبر وسطاء معتمدين، مع الإفصاح المنتظم عن المعلومات. ومن أمثلتها بورصة نيويورك وسوق تداول السعودي.

- **الأسواق غير المنظمة Over-The-Counter – OTC**

هي أسواق تُجرى فيها المعاملات مباشرة بين البائع والمشتري من خلال شبكات الاتصال دون وجود مكان مركزي للتداول. غالباً ما يتم فيها تداول أوراق مالية لشركات صغيرة أو أدوات مالية ومشتقات أكثر تعقيداً، وتتميز بانخفاض مستوى التنظيم والرقابة مقارنة بالأسواق المنظمة، مما يزيد من درجة المخاطر المحتملة على المستثمرين.

- رابعاً: التصنيف حسب وقت التسليم (التنفيذ) يتعلق هذا التصنيف بالموعد الذي يتم فيه استلام الأصل المالي ودفع ثمنه:
- **الأسواق الفورية: (Spot Markets)** هي الأسواق التي يتم فيها تنفيذ الصفقة وتسليم الورقة المالية ودفع الثمن فوراً أو خلال يومي عمل كحد أقصى.
 - **الأسواق الآجلة: (Future/Forward Markets)** هي أسواق يتم فيها الاتفاق اليوم على سعر محدد لورقة مالية، على أن يتم التسليم والدفع في تاريخ مستقبلي محدد. تستخدم هذه الأسواق غالباً للحماية من تقلبات الأسعار المستقبلية.

- **الأدوات المالية:** هي عقود أو صكوك لها قيمة مالية، تُستخدم في التمويل والاستثمار وإدارة المخاطر بين الأفراد والمؤسسات. وتمثل علاقة مالية بين طرفين (دائن ومدين، أو مالك ومُصدر).
- **الأسهم العادية:** هي أكثر أنواع الأسهم شيوعاً، وتمثل ملكية فعلية في الشركة.

خصائصها:	مميزاتها:	عيوبها
حق التصويت في الجمعيات العمومية و المشاركة في اختيار مجلس الإدارة الحصول على توزيعات أرباح غير ثابتة والاستفادة من ارتفاع سعر السهم تتحمل مخاطر أعلى عند تصفية الشركة (آخر من يحصل على حقه)	إمكانية تحقيق أرباح رأسمالية عالية حق المشاركة في إدارة الشركة	توزيعات غير مضمونة مخاطر أعلى مقارنة بالأسهم الممتازة

• ثانيًا: الأسهم الممتازة: تمثل أداة مالية تجمع بين خصائص الأسهم والسندات.

عيوبها:	مميزاتها:	خصائصها:
لا تعطي حق الإدارة الاستفادة محدودة من ارتفاع سعر السهم	دخل أكثر استقرارًا مخاطر أقل من الأسهم العادية	توزيعات أرباح ثابتة أو شبه ثابتة أولوية في الحصول على الأرباح قبل الأسهم العادية أولوية عند تصفية الشركة غالبًا لا تعطي حق التصويت

□ أدوات الدين: تمثل التزامًا ماليًا بسداد مبلغ معين مع فائدة أو عائد.

• مثل:

• السندات

• الصكوك

• أذونات الخزينة

• القروض

□ الأدوات المالية قصيرة الأجل (أدوات سوق النقد) مدة استحقاقها أقل من سنة.

• الأوراق التجارية

• شهادات الإيداع

خاتمة:

- تمثل الأسواق المالية ركيزة أساسية في النظام الاقتصادي، إذ تقوم بدور حلقة الوصل بين وحدات الفائض ووحدات العجز المالي، وتسهم في توجيه المدخرات نحو الاستثمارات الأكثر كفاءة. كما تساعد هذه الأسواق على توفير السيولة، وتحديد الأسعار العادلة للأدوات المالية، وتقليل المخاطر من خلال تنوع فرص الاستثمار. ومن خلال التعرف على أنواع الأسواق المالية والأدوات المتداولة فيها، يدرك المتعلم أهميتها في دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار المالي، وتمكين الأفراد والمؤسسات من اتخاذ قرارات مالية واستثمارية رشيدة.

كليات الخليج للعلوم الإدارية والإنسانية

مقرر الإدارة المالية للمنشآت الصحية

المحاضرة الثالثة : التحليل المالي

محتوى المحاضرة

- مفهوم التحليل المالي وأهميته
- أهداف التحليل المالي
- مستخدمو التحليل المالي (الإدارة، المستثمرون، الدائنون، الجهات الرقابية)
- مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي
- أساليب التحليل المالي
- التحليل الأفقي
- التحليل الرأسي

التحليل المالي

- التحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرار وتقييم الاداء في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

التحليل المالي هو أيضا مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

أهمية التحليل المالي:

- وسيلة الإدارة لمعرفة قدرات الشركة ماليا وإداريا
- يساعد في عملية التخطيط ونقطة بدايتها، ووسيلة هامة من وسائل الرقابة الداخلية وأداة فعالة تساعد في معرفة نقاط القوة والضعف في الشركة.
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.
- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج، والتوسع، والتحديث والتجديد.

مستخدمي التحليل المالي:

- 1 الإدارة
- 2 المستثمرين في الشركة، ويمكن تقسيمهم إلى:
 - أ) المساهمين ومستشاريهم
 - ب) حاملي السندات
 - ج) بعض المستثمرين الآخرين مثل البنوك والمؤسسات المالية
- 3 المتعاملين مع الشركة
 - أ) المزودين - الزبائن
 - ب) الموظفين ونقاباتهم
- 4 محللين آخرين للمعلومات المالية
 - أ) الحكومة
 - ب) الهيئات الإشرافية العامة

مصادر المعلومات:

أولاً: المعلومات المالية

- أ) التقرير السنوي والحسابات الختامية
- ب) القوائم المحاسبية نصف السنوية
- ج) تقارير مفصلة رسمية

ثانياً: معلومات غير مالية وكمية

وتشمل هذه المعلومات إحصاءات عن الإنتاج، والطلب، والعمالة والتي قد تساعد المحلل المالي في عمله. كذلك تتضمن هذه المعلومات الإحصاءات الاقتصادية الرسمية والتي تصدر عن الحكومة.

ثالثاً: معلومات غير كمية

وتحتوي على معلومات مثل تقرير مدقق الحسابات، ورسالة رئيس مجلس الإدارة المنشورة في التقرير السنوي، والمجلات الخاصة بالموظفين أو العاملين، وملاحظات الإدارة على موضوع معين، وملاحظات المحللين الماليين وتوصياتهم، وسجل الاتفاقيات السابقة بين الشركات والمتعاملين معهم، وأخيراً الاتصالات الشخصية مع الإدارة وخاصة التقاء الإدارة مع المحللين الماليين، حيث بينت الدراسات في هذا المجال تأثير هذه اللقاءات على التذبذب في أسعار الأسهم.

• معايير التحليل المالي:

- المعايير التاريخية
- المعايير المستهدفة (مخططة).
- المعايير الصناعية
- المعايير المطلقة

• أسس التحليل المالي (المنهجية العلمية):

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل المالي.
- تحديد المعلومات التي يحتاج اليها المحلل للوصول الي أهدافه.
- اختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة.

انواع التحليل المالي :

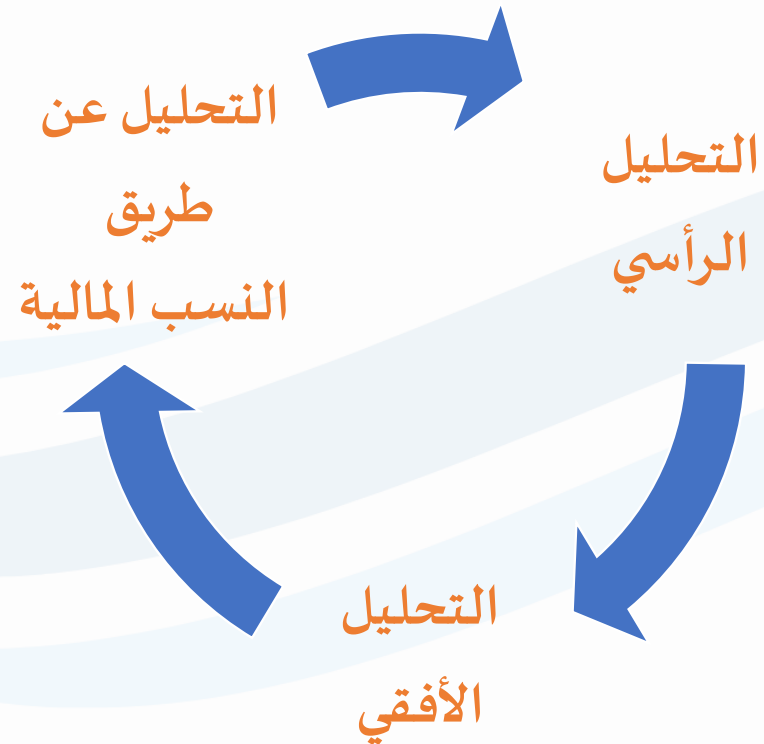
أ) التحليل الرأسي أو العمودي

ب) التحليل الأفقي

1- محددات التحليل الأفقي

- 1- عدم ملائمة المعيار المستخدم: كان تكون سنة الأساس المستخدمة كمعيار تتميز بأرباح منخفضة جدا أو مرتفعة جدا.
- 2- استخدام الأرقام المطلقة للمتغيرات المحاسبية قد يؤدي إلى نتائج مضللة لا تتلاءم مع البعد الاقتصادي للتغير في هذا المتغير.
- 3- استخدام نسبة التغير قد يؤدي إلى إظهار قيم متطرفة إذا كانت سنة الأساس قيمة منخفضة جدا أو مرتفعة جدا.
- 4- القيمة السالبة في سنة الأساس تؤدي إلى نسبة تغير مضللة لا تتناسب مع واقع التغير.

طرق التحليل المالي للقوائم المالية:



أولاً: التحليل الرأسي

ويتم من خلال هذا التحليل مقارنة البنود التفصيلية بالبند الاجمالي ويمكن تطبيق هذا التحليل على كافة القوائم المالية:

مثال :

2005 م النسبة			الأصول المتداولة :
%10	1,000,000	نقد في الصندوق	
%40	4.000.000	نقد في البنوك	
%20	2.000.000	المخزون	
%30	3.000.000	الاستثمارات	
%100	10.000.000	إجمالي الأصول المتداولة	

ثانياً : التحليل الأفقي

ويتم من خلال هذا التحليل مقارنة البنود التفصيلية بالبنود المماثلة لها في سنوات سابقة من أجل التعرف على التغيرات الحاصلة على كل بند على حدة :

مثال :

2004م 2005م

الأصول المتداولة :

950.000	3.000.000	نقد في الصندوق
6.000.000	7.000.000	نقد في البنوك
500.000	2.000.000	المخزون
7.550.000	1.000.000	الاستثمارات
15.000.000	13.000.000	إجمالي الأصول المتداولة

أدوات التحليل المالي

التحليل
المالي
بالنسب

قائمة
المصادر
والاستخدامات

الموازنات
التقديرية
النقدية

القوائم
المالية
التقديرية

تحليل
التعادل

مقارنة
القوائم
المالية
لسنوات
مختلفة

مقارنة
الاتجاهات

التحليل
الهيكلية

التحليل
المتخصص

خاتمة

يعدّ التحليل المالي أداة أساسية لفهم الوضع المالي للمنشأة الصحية و غير الصحية وتقييم أدائها بشكل علمي ومنهجي، إذ يساعد على تفسير البيانات المحاسبية وتحويلها إلى معلومات تدعم اتخاذ القرارات و ذلك من خلال استخدام أساليب التحليل المالي المختلفة. يمكن التحليل المالي من التعرف على كفاءة استخدام الموارد، ومستوى الربحية والسيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات. كما يساهم في اكتشاف المشكلات المالية مبكرًا ووضع الحلول المناسبة لها، مما يعزز الاستقرار المالي ويساعد المنشآت على تحقيق أهدافها والنمو والاستمرار في بيئة أعمال تتسم بالمنافسة والتغير المستمر.

كليات الخليج للعلوم الإدارية والإنسانية

المحاضرة الرابعة : تحليل النسب المالية

محتوى المحاضرة:

- مفهوم النسب المالية وأهميتها
- أنواع النسب المالية
- التعرف على أدوات التحليل التفصيلية

النسب المالية:

النسب المالية عبارة عن طريقة ملائمة لتلخيص كمية كبيرة من المعلومات المحاسبية والمالية من أجل مقارنة أداء الشركات.

وبشكل عام يمكن ان ننسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر للوصول إلى دلالة ذات معنى، وعادة ما يعبر عنها كنسبة مئوية أو بعدد المرات.

وتتميز النسب المالية بكونها تمكن المحلل من التغلب على ما يسمى بمشكلة الحجم في الأدب المالي والمحاسبي. وتنشأ مشكلة الحجم عند مقارنة الأرقام المحاسبية والمؤشرات المالية لشركات يوجد بينها تباين كبير في الحجم (القيمة السوقية).

محددات النسب المالية:

- 1- النسب المالية معنية بالأرقام والعوامل ذات الطابع الكمي، ولا تقيس العوامل النوعية والتي تكون ملائمة لأغراض تقييم الشركة الاقتصادية. مثلاً شخصية المدير العام ومهاراته الخاصة، أو مستوى تأهيل العاملين في الشركة.
- 2- الكثير من النسب المالية هي مؤشر ساكن (Static) في وضع معين كما هو في تاريخ إعداد القوائم المالية. فمثلاً نسبة التداول تعكس العلاقة بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة كما هي في تاريخ أعداد الميزانية، وليس بالضرورة أن هذه العلاقة ستبقى قائمة بالسنوات القادمة.
- 3- تتأثر النسب المالية باختلاف الطرق المحاسبية فمثلاً اختلاف طريقة الاستهلاك بين شركة وأخرى يؤدي إلى اختلاف في مصروف الاستهلاك وبالتالي رقم الربح. كذلك فإن استخدام أو تقييم بضاعة آخر المدة بطريقة مختلفة قد يؤدي إلى تغيير في رقم الربح مما يجعل رقم الربح والنسب المالية المبينة عليه غير قابلة للمقارنة بين الشركات.

4- النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الإدارة، فقد تلجأ الإدارة إلى إجراء معين لتحسين نسبة معينة قبل انتهاء الفترة المالية. فمثلا تستطيع الإدارة تحسين نسبة المبيعات إلى الأصول عن طريق تعجيل شحنات البضاعة خلال الأسبوع الأخير من الفترة المالية الحالية والمجدولة في الفترة المالية التالية.

5- خلال فترات التضخم تصبح النسب المالية لفترات مالية مختلفة غير قابلة للمقارنة وذلك لان القوائم المالية مبنية على أساس التكلفة التاريخية. فمثلا تتحسن نسبة المبيعات إلى الأصول لشركة معينة من سنة إلى أخرى فقط بسبب زيادة أسعار المبيعات خلال فترات التضخم دون ان يكون هناك تحسن فعلي في معدل دوران المخزون.

أهمية النسب المالية:

1. تمكن المنظمة من تحديد قدرتها على مواجهة التزاماتها للغير
2. تمكن المنظمة من قياس درجة نموها وتحديد مواطن الضعف والقوة
3. تمكن المنظمة من تحديد المدى التي تستطيع سداد التزاماتها طويلة الأجل
4. تساعد على توفير البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي والمالي
5. تساعد المنظمة في قياس فعالية السياسات المالية والتشغيلية ونمو المبيعات
6. تساعد على توفير البيانات والمعلومات التحليلية والمعايير للرقابة

أنواع النسب المالية:

1. نسب السيولة Liquidity Ratios
2. نسب النشاط Activity Ratios
3. نسب الربحية Profitability Ratios
4. نسب المديونية «الرفع المالي» Leverage Ratios

1- نسب السيولة Liquidity Ratios

نسب السيولة هي مجموعة النسب التي تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل من خلال توفير السيولة المناسبة. كما يمكن تنسيب النقد المحقق من النشاط الى المبيعات أو الديون أو أي من الحسابات الاخرى

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة ومدى قدرة المنشأة على تحويل موجوداتها المتداولة الى نقدية لمقابلة الالتزامات.

1- صافي رأس المال العامل :

ويمثل صافي رأس المال العامل فائض الأصول المتداولة عن الالتزامات المتداولة ويعبر عن العلاقة بينهما، ويعتبر من المقاييس الهامة التي تستخدم في مجال التغيرات في رأس المال العامل ومركز السيولة للشركة. ويساوي:

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة

نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول = صافي رأس المال العامل ÷ مجموع الأصول

2- نسبة التداول Current Ratio

وتكشف هذه النسبة عن مقدار تغطية الأصول المتداولة لكل ريال من الالتزامات المتداولة. ويمكن قياسها كما يلي:

نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة

3- نسبة السيولة السريعة Quick Ratio

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها سهلة التحويل إلى نقدية. ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون ÷ الالتزامات المتداولة

4- نسبة النقدية Cash Ratio

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها النقدية وشبه النقدية، وتشمل هذه الأصول كل من النقدية، الأوراق المالية، والذمم المدينة وتستبعد المصروفات المدفوعة مقدماً والمخزون لصعوبة تحويله إلى نقد. ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

نسبة النقدية = (النقد + الأوراق المالية قصيرة الأجل) ÷ الالتزامات المتداولة

5- نسبة السيولة الأكثر تحفظاً = نقدية + أوراق مالية + أوراق قبض ÷ مطلوبات متداولة

6- نسبة فترة الأمان (فترة التغطية النقدية أو الفاصل الزمني الدفاعي) = الأصول الدفاعية (نقدية + أ/ مالية + أ/ قبض) ÷ مصروفات التشغيل اليومية المتوقعة

نشاط

لدى مجمع اليسر الطبي البيانات المالية التالية:

- الأصول المتداولة: 120,000 ريال
- المخزون: 40,000 ريال
- الالتزامات المتداولة: 60,000 ريال
- المطلوب:
- احسب نسبة التداول.
- احسب نسبة السيولة السريعة.

- نسبة التداول

- $\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$

$$1 : 2 = 60,000 \div 120,000 =$$

كل ريال التزام متداول يقابله ريالان من الأصول المتداولة، وهذا يدل على قدرة جيدة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. 

- نسبة السيولة السريعة

- $\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$

$$1.33 = 60,000 \div 80,000 = 60,000 \div (40,000 - 120,000) =$$

الشركة تستطيع سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على بيع المخزون، مما يعكس سيولة جيدة. 

نسب النشاط Activity Ratios

وتستخدم هذه النسب لقياس سرعة تحول بعض الحسابات في الشركة إلى مبيعات أو نقد. وتعتبر هذه النسب مكملية لنسب السيولة من حيث انها تقيس سيولة الشركة وكفاءتها في إدارة ذممها المدينة وإدارة مخزونها، وأهم هذه النسب :

1- معدل دوران المخزون

وتعكس هذه النسبة عدد المرات التي يتم فيها تداول كل ريال مستثمر في المخزون خلال الفترة من تاريخ شراء المخزون حتى تاريخ بيعه. ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي:

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات ÷ متوسط المخزون

2- متوسط فترة التخزين

تشير هذه النسبة إلى عدد الأيام بالمعدل التي يبقى فيها المخزون في المخازن قبل بيعة. وبشكل عام كلما قصرت هذه المدة كلما كانت درجة السيولة أعلى وعملية بيع المخزون أسهل، كما ويدل قصر الفترة بالأيام لهذه النسبة على كفاءة استخدام الموارد من قبل الشركة وخاصة المستثمرة منها في المخزون. ويتم قياس هذه النسبة كما يلي:

متوسط فترة التخزين = $360 \div$ معدل دوران المخزون

3- معدل دوران الموجودات الاجمالية : تقيس قدرة المشروع على توليد المبيعات وكفاءته في استخدام موجوداته الكلية.

معدل دوران الموجودات الاجمالية = المبيعات $\div$ اجمالي الموجودات

4- متوسط فترة التحصيل

متوسط فترة التحصيل = مدينون + أوراق قبض ÷ متوسط مبيعات يومية أجلة
وتقيس هذه النسبة متوسط الفترة الزمنية التي تنتظرها الشركة من وقت عملية البيع بالأجل إلى حين
تحصيل ثمن البضاعة نقداً.

نسب المديونية:

يهتم المحللين الماليين والمقرضين في الأجل الطويل بقدرة الشركة على سداد ديونها ودفع الفوائد في تواريخ استحقاقها. حيث ان قدرة الشركة على سداد الديون ودفع الفوائد يلعب دورا مهما في تحديد سعر الفائدة الذي يتلاءم مع مستوى المخاطرة من قبل المقرضين.

ويستخدم المحللين الماليين والمقرضين نسب الرفع (المديونية) لقياس المدى الذي استخدمت به الشركة أموال الغير لتمويل أصولها. واستخدام الديون ضمن الهيكل المالي للشركة يسمى بالرفع المالي، والذي يقصد به استخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة (فوائد على الأغلب) من أجل تحسين العوائد المتحققة لمالكي الشركة.

1- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (معدل التمويل بالقروض) Total Debt to Total Assets Ratio

ويمكن قياس هذه النسبة عن طريق قسمة إجمالي الديون على إجمالي الأصول. وإجمالي الديون هنا يشمل جميع مصادر التمويل في الجانب الدائن من الميزانية العمومية باستثناء حقوق المساهمين، سواء أكانت هذه الديون ديون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون ÷ إجمالي الموجودات

وتقيس هذه النسبة درجة اعتماد الشركة على أموال الغير لتمويل أصولها، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما ارتفعت المخاطر التمويلية ومخاطر عدم القدرة على السداد، أو قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها. وكلما انخفضت هذه النسبة عن الحد المعين كلما دل ذلك على أن أصحاب الشركة (المساهمين) وضعوا أموالاً أكثر لتمويل أصول الشركة.

2- نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول Long Term Debt to Total Assets Ratio

وتختلف هذه النسبة عن سابقتها في أنها تستبعد الالتزامات المتداولة من البسط لأنها لا تعتبر مصدر من مصادر التمويل طويل الأجل، وبالتالي فإن بعض المحللين الماليين يفضلون استخدام هذا المقياس لتقييم قدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل. ويعتبر هذا المقياس للمديونية أقل تحفظاً من المقياس السابق للمخاطر التمويلية وقدرة الشركة على السداد في الأجل الطويل. ويمكن حساب هذه النسبة عن طريق قسمة مجموع الديون طويلة الأجل على مجموع الأصول.

نسب الربحية هي مؤشرات مالية تُستخدم لقياس قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح من خلال استغلال مواردها المختلفة، سواء كانت المبيعات أو الأصول أو حقوق الملكية. وتعد من أهم الأدوات في تقييم الأداء المالي وكفاءة الإدارة.

1- هامش الربح الإجمالي:

يقيس قدرة المنشأة على تحقيق ربح من نشاطها الأساسي بعد تغطية تكلفة المبيعات. كلما ارتفعت النسبة دلّ ذلك على كفاءة المنشأة في التسعير والسيطرة على التكاليف المباشرة.

$$\bullet \text{ هامش الربح الإجمالي} = (\text{معدل الربح} \div \text{المبيعات}) \times 100$$

3- هامش الربح التشغيلي:

• يقيس ربحية النشاط الأساسي قبل احتساب المصروفات التمويلية والضرائب. يعكس كفاءة الإدارة في إدارة العمليات التشغيلية.

$$\bullet \text{ هامش الربح التشغيلي} = (\text{الربح التشغيلي} \div \text{المبيعات}) \times 100$$

3- هامش الربح الصافي:

• يقيس صافي الربح المتحقق من كل ريال مبيعات بعد جميع المصروفات. يبين القدرة النهائية للمنشأة على تحقيق أرباح فعلية.

$$\bullet \text{ هامش الربح الصافي} = (\text{صافي الربح} \div \text{المبيعات}) \times 100$$

حقق مجمع النجاح الطبي النتائج التالية خلال سنة 2025 :

- المبيعات: 200,000 ريال
- تكلفة المبيعات: 120,000 ريال
- المصروفات التشغيلية: 40,000 ريال
- صافي الربح: 25,000 ريال

المطلوب

1. احسب هامش الربح الإجمالي.
2. احسب هامش الربح التشغيلي.
3. احسب هامش الربح الصافي.

الحل:

هامش الربح الإجمالي

- مجمل الربح = المبيعات - تكلفة المبيعات = $400,000 - 260,000 = 140,000$
- هامش الربح الإجمالي = $100 \times (400,000 \div 140,000) = 35\%$

هامش الربح التشغيلي

الربح التشغيلي = مجمل الربح - المصروفات التشغيلية

$$80,000 = 140,000 - 60,000$$

هامش الربح التشغيلي = $100 \times (400,000 \div 80,000) = 20\%$

هامش الربح الصافي

هامش الربح الصافي = $100 \times (400,000 \div 50,000) = 12.5\%$

خاتمة

تُعدّ النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي التي تساعد في فهم الوضع المالي للمنشأة الصحية و غيرها من الشركات وتقييم أدائها بكفاءة وموضوعية، حيث تُمكن الإدارة والمستثمرين وأصحاب القرار من قياس السيولة والربحية والكفاءة والملاءة المالية في المستشفيات والمراكز الصحية. ومن خلال تحليل هذه النسب يمكن الكشف عن نقاط القوة والضعف، ومقارنة أداء المنشأة عبر الفترات الزمنية المختلفة أو مع منشآت أخرى في نفس القطاع الصحي. وعليه، فإن الاعتماد على النسب المالية يساهم في دعم القرارات المالية السليمة، وتحسين التخطيط والرقابة، وتعزيز القدرة على تحقيق الاستقرار والنمو المالي المستدام مع الحفاظ على جودة واستمرارية الخدمات الصحية.

كليات الخليج للعلوم الإدارية والإنسانية

مقرر الإدارة المالية في المنشآت الصحية

د. أحمد ياسر النعساني

أ. أمان لافي

المحاضرة الخامسة: تحليل التعادل

محتوى المحاضرة

- مفهوم تحليل التعادل وأهميته
- التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة
- حساب نقطة التعادل
- تحليل التعادل لتقييم ربحية المؤسسة

مقدمة

- يتناول تحليل التعادل دراسة العلاقة بين التكاليف والإيرادات وحجم النشاط بهدف تحديد مستوى الإنتاج أو المبيعات الذي تتساوى عنده الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية دون تحقيق ربح أو خسارة. ويُعد هذا التحليل من الأدوات الأساسية في الإدارة المالية والمحاسبة الإدارية، لما له من دور فعال في دعم التخطيط المالي واتخاذ القرارات الإدارية.
- وتركز هذه المحاضرة على توضيح مفهوم نقطة التعادل، وأنواع التكاليف (الثابتة والمتغيرة)، وكيفية احتساب هامش المساهمة، إضافة إلى استخدام تحليل التعادل في قرارات التسعير، وتخطيط الأرباح، ودراسة جدوى المشروعات.

أهمية تحليل التعادل

يساعد تحليل التعادل الإدارة في:

- تحديد حجم المبيعات اللازم لتجنب الخسارة
- دعم قرارات التسعير والتخطيط للإنتاج
- تقييم جدوى المشروعات الجديدة
- تحليل أثر التغير في التكاليف أو الأسعار على الربحية

عناصر تحليل التعادل

- نقطة التعادل هي المستوى الذي تتساوى عنده الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية، بحيث لا تحقق المنشأة ربحاً ولا تتكبد خسارة.
- نقطة التعادل (بالوحدات) = التكاليف الثابتة ÷ هامش المساهمة.
- نقطة التعادل (بالنقد) = نقطة التعادل (بالوحدات) × سعر البيع.
- سلوك التكاليف هو مدى استجابة عناصر التكاليف للتغير مع حجم النشاط
- التكاليف المتغيرة هي التكاليف التي تتغير في مجملها مع تغير حجم النشاط
- التكاليف الثابتة هي التي لا تتغير في مجملها مع التغير في حجم النشاط
- تشكل التكاليف الثابتة والمتغيرة إجمالي التكاليف التي تتحملها المنشأة
- هامش المساهمة:
 - مقدار ما تساهم به الوحدة الواحدة في استرداد التكاليف الثابتة.
 - هامش المساهمة = سعر البيع - التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة..
- حجم النشاط المستهدف:
 - هو ذلك المستوى من النشاط الذي تتطلع إليه المنشأة لتحقيق الربح المستهدف.
 - حجم النشاط المستهدف = (التكاليف الثابتة + الأرباح المستهدفة) ÷ هامش المساهمة.

تخطيط الربحية

- هو تحديد مستوى النشاط الذي يحقق ارباح للشركة
- عند نقطة التعادل الشركة لا تحقق ربح ولا خسارة
- بعد نقطة التعادل تحقق الشركة ارباح وقبلها تحقق خسارة
- معادلة الربح (الخسارة) = الإيرادات - إجمالي التكاليف

تحليل التعادل

1- أسلوب تحليل التعادل:

يقوم أسلوب تحليل التعادل على عدة مفاهيم أساسية:

أ- تقسيم تكاليف المنشأة إلى مجموعتين هي تكاليف ثابتة و تكاليف متغيرة. التكاليف الثابتة هي التي يتحملها المشروع وليس لها علاقة بحجم الإنتاج أو الطاقة في حدود معينة ومثال ذلك مرتبات المديرين وتكلفة الإيجار وإقسط استهلاك الآلات. أما التكاليف المتغيرة فهي تكاليف مرتبطة ارتباطاً مباشراً بعدد الوحدات التي يتم إنتاجها ومثال ذلك تكلفة المواد الخام الداخلة في إنتاج وحدة معينة. وبناءً على ذلك فإن:

التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + إجمالي التكاليف المتغيرة.

ب- حجم الإيراد العام والذي يفترض أن كل وحدة يتم إنتاجها يتم بيعها كما يفترض عدم وجود تخفيض على سعر البيع للوحدة لذا فإن

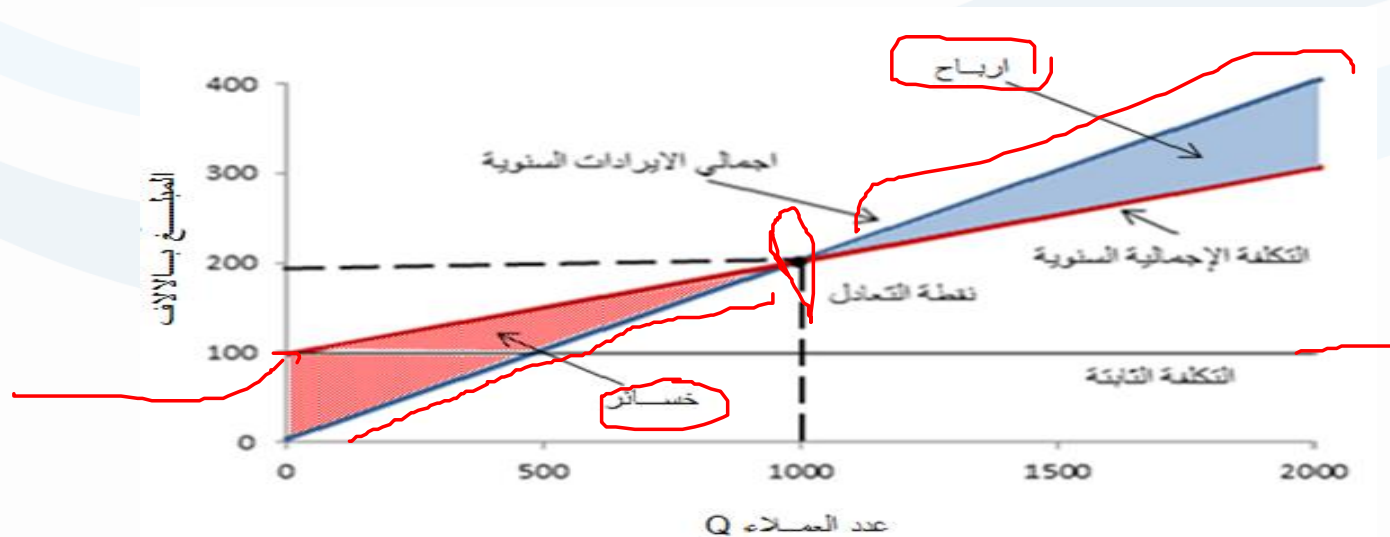
الإيراد العام = حجم الانتاج * سعر بيع الوحدة

تعريف نقطة التعادل

يمكن تعريف نقطة التعادل بأنها النقطة التي يتقاطع فيها خط الإيرادات الكلية مع خط التكاليف الكلية.
يمكن تعريف نقطة التعادل بأنها النقطة التي تتعادل عندها التكاليف الكلية مع الإيرادات الكلية، بمعنى أنها النقطة التي لا تحقق فيها المنشأة لا ربح ولا خسارة
التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة

نقطة التعادل = التكاليف الثابتة / سعر بيع الوحدة - التكاليف المتغيرة للوحدة الواحدة

نقطة التعادل بيانياً :



حساب التعادل

- قانون نقطة التعادل: (جبرياً)
$$ك = ث / (س - م)$$
- وحيث أن ك: عدد الوحدات التي تحقق التعادل
ث: مجموع التكاليف الثابتة
س: سعر بيع الوحدة
م: التكاليف المتغيرة للوحدة
- إذا كان المطلوب هو تحديد حجم الإنتاج الذي يحقق أرباحاً وليس فقط التعادل فإن المعادلة تكون كالتالي:

$$ك الربح = (ث + الربح) / (س - م)$$

- مثال: بفرض ان التكاليف الثابتة في احدى الخدمات الصحية هي 200000 ريال، والتكاليف المتغيرة للوحدة هي 50 ريال، سعر بيع الوحدة 100 ريال.
- المطلوب: احسب نقطة التعادل بالوحدات؟

• الحل:

□ نقطة التعادل = التكاليف الثابتة / سعر بيع الوحدة - التكاليف المتغيرة للوحدة الواحدة.

$$\text{نقطة التعادل} = 200000 \div (100 - 50)$$

$$\text{نقطة التعادل} = 200000 \div 50$$

➤ نقطة التعادل = 4000 وحدة، وهي عدد الوحدات التي لا تحقق عندها لا خسارة ولا ربح، بمعنى ان الايادات الكلية تتساوى مع التكاليف الكلية عند انتاج 4000 وحدة.

خاتمة:

- في الختام، يُعدّ تحليل التعادل من أهم الأدوات المالية التي تساعد الإدارة على فهم العلاقة بين التكاليف والإيرادات وحجم النشاط، وتحديد الحد الأدنى من المبيعات اللازم لتجنب الخسائر. كما يسهم هذا التحليل في دعم قرارات التخطيط والتسعير وتقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات، ويعزز القدرة على التنبؤ بالمخاطر واتخاذ قرارات مالية رشيدة. ومن خلال الاعتماد على تحليل التعادل، تستطيع المنشآت تحسين كفاءة استخدام مواردها وتحقيق الاستقرار المالي، بما يدعم استدامتها ونموها في بيئة أعمال متغيرة.

كليات الخليج للعلوم الإدارية والإنسانية

مقرر الإدارة المالية
د. ياسر عبد الله-د. أحمد ياسر
أ. أمان لافي

المحاضرة السادسة: التخطيط المالي

محتوى المحاضرة

- مفهوم التخطيط المالي وأهميته
- التخطيط للسيولة والتخطيط للربحية
- مراحل التخطيط المالي
- الميزانية النقدية التقديرية

مفهوم التخطيط المالي

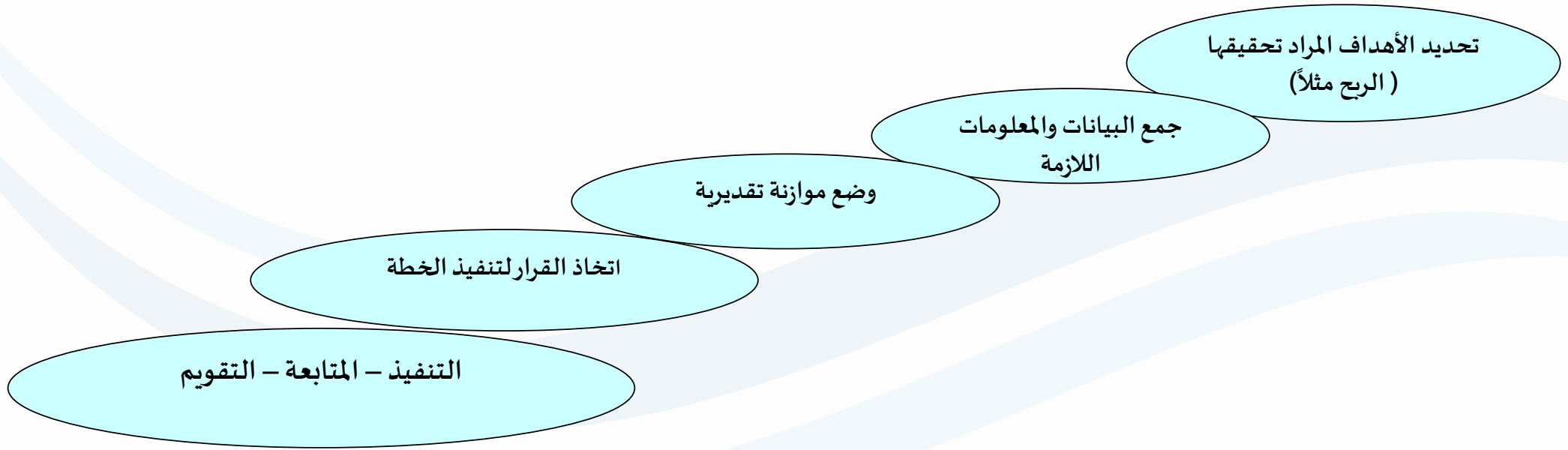
- أما التخطيط المالي « يهتم بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للمشروع من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف و أفضل الشروط كما يهتم بكيفية استثمار هذه الأموال بحيث تحقق أفضل وأعلى العوائد للمشروع وبأقل الأخطار وهو علم له قواعد و أصول ويحتاج إلى خبرة في التطبيق والقدرة على التنبؤ وتحليل الماضي و الاعداد للمستقبل» د. عبد الحليم كراجه , الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق , أريد , 1991 ص 170
- من خلال التخطيط المالي تستطيع الشركة أن تتنبأ بتقدير جميع الاحتياجات المالية لمتطلبات التوسع وتحقيق الربح . وهو من الوظائف الأساسية للمدير وهو الطريق المالي الذي يجب أن تتبعه الشركة حتى تحقق الهدف العام لها وهو البقاء والنمو والاستمرار وهذا يتحقق إذا حققت الشركة أرباح صافية.

التخطيط للسيولة والتخطيط للربحية :

- 1- الربح وتحقيقه ليس هدف سهل التحقيق بسبب وجود قيود كالسيولة التي تعني تحويل أصولها بسرعة إلى نقد دون خسارة .
- 2- السيولة تتعارض مع الربحية هدفان متعارضان إذا ركزت الشركة على الربح فأنها ستخسر السيولة التي لديها يعني إفلاس وعسر مالي.
- 3- إذا ركزت الشركة على السيولة فإنها ستحقق أرباح منخفضة لذلك الحل هو التخطيط المالي للموازنة بين السيولة والربحية.

شكل يوضح مراحل التخطيط المالي :

د علي محمد ربابعة , الإدارة المالية , عمان , 1989 ص 16



أهمية التخطيط المالي

تقدير ومعرفة :

- 1- حجم الأموال المطلوبة لتمويل شراء البضاعة وتخزينها
- 2- حجم الأموال المطلوبة للإنفاق على التشغيل.
- 3- حجم الأموال المطلوبة لتمويل عمليات البيع الأجل
- 4- حجم الأموال المطلوب لتسديد التزامات الشركة التي تستحق خلال الفترة المقبلة
- 5- تمويل عمليات التوسع والإحلال.

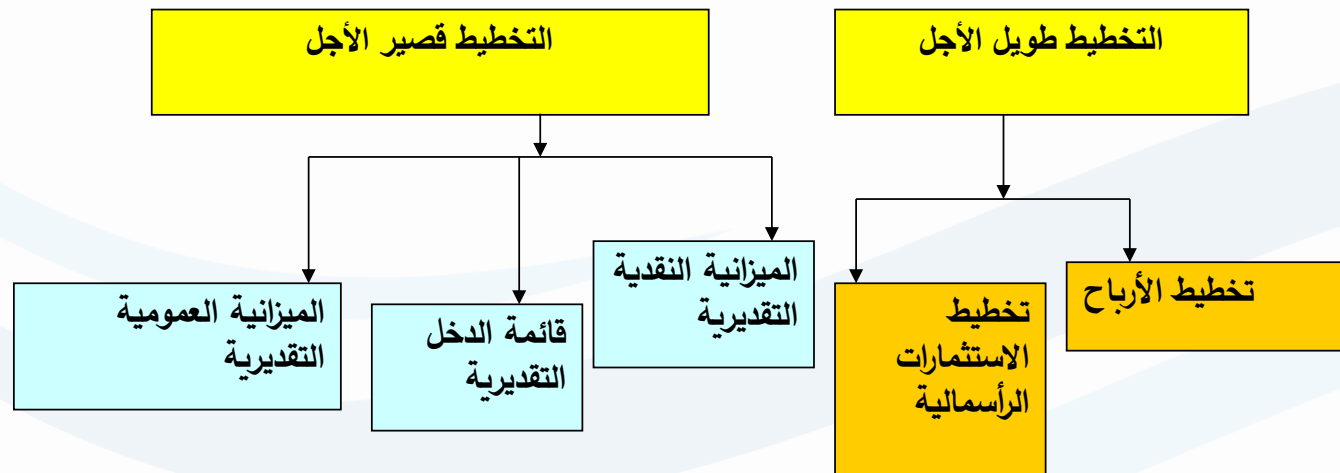
العوامل الداخلية

- 1- الطاقة الإنتاجية المتاحة للمشروع
- 2- سياسات الائتمان
- 3- سياسات العائد
- 4- سياسات التمويل

العوامل الخارجية

- 1- العوامل الاقتصادية
- 2- العوامل الاجتماعية
- 3- العوامل السياسية
- 4- العوامل القانونية
- 5- العوامل التكنولوجية
- 6- العوامل المناخية

أنواع وأدوات التخطيط المالي:



الميزانية النقدية التقديرية

• هي أحد أدوات التنبؤ المالي المستقبلي والتي تساعد المدير المالي في الموائمة ما بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة التي تحدث خلال فترات زمنية قليلة جدا قد تصل إلى شهر أو اقل وهي لا تزيد عن سنة .

• أهمية الموازنة النقدية التقديرية

- 1- مراجعة الخطط المختلفة للمنشأة قبل إقرارها على ضوء الموقف النقدي ، فإذا تبين للمدير المالي إن هناك عجز أو فائض في النقدية ففي كلا الحالتين يجب إن يتخذ قرارات لعلاج ذلك .
- 2- من الممكن التعرف على الموقف النقدي المتوقع للمنشأة قبل حدوثه .
- 3- يدعم ثقة الدائنين في الإدارة .
- 4- هي أداة للرقابة على تنفيذ الخطط .

خطوات إعداد الميزانية النقدية التقديرية على الخطوات الرئيسية التالية :

- 1- تقدير التدفقات الداخلة
- 2- تقدير التدفقات الخارجة
- 3- تقدير الفائض أو العجز المبدئي
- 4- تقدير صافي هذه التدفقات
- 5- تحديد الحد الأدنى من النقدية
- 6- التنبؤ بالاحتياجات المالية اللازمة للاحتفاظ بالحد الأدنى من النقدية وتحديد الشهور التي تحتاج فيها المنشأة إلى نقدية .

مثال : الميزانية التقديرية الشاملة كنسبة من المبيعات

- تعتبر هذه الطريقة من أسهل الطرق : تقوم على اعتبار الموجودات والمطلوبات تمثل نسبة مئوية من المبيعات السنوية المتوقعة أو المستهدفة . ويتم توزيع هذه النسب على بنود الميزانية.

- مثال : فيما يلي قائمة المركز المالي لشركة المراعي في 31/12/2025

المطلوبات		الموجودات	
198 000	دائنون	72 000	تقديرة
108 000	أوراق دفع	288 000	مدينون
200 000	قروض طويلة الاجل	300 000	مخزون
	اجمالي	24 000	أوراق قبض
			اجمالي
628 000	رأس مال	300 000	مباني
180 000	أرباح محتجزة	330 000	الات
	اجمالي		اجمالي
1 314 000	اجمالي مطلوبات	1 314 000	اجمالي موجودات

وقد كانت المبيعات في السنة الماضية (1 800 000) ريال.

- المطلوب: تحديد حجم التمويل الإضافي الذي تحتاجه الشركة لمواجهة الزيادة المستهدفة في المبيعات للعام القادم 2019م والتي تقدر بـ (2 700 000) ريال وما أثر هذه الزيادة على المركز المالي.

المطلوبات			الموجودات		
198 000		دائنون	72 000		نقدية
108 000		أوراق دفع	288 000		مدينون
200 000		قروض طويلة الاجل	300 000		مخزون
		اجمالي	24 000		أوراق قبض
					اجمالي
628 000		رأس مال	300 000		مباني
180 000		أرباح محتجزة	330 000		الات
		اجمالي			اجمالي
1 314 000		اجمالي مطلوبات	1 314 000		اجمالي موجودات

• 1- نوجد نسبة اجمالي الميزانية الى حجم المبيعات 1800000:

$$= 1314000 \times 100 \div 1800000 = 73\%$$

2- نوجد نسبة المدينون الى حجم المبيعات 1800000:

$$= 288000 \times 100 \div 1800000 = 16\%$$

3- نوجد نسبة النقدية الى حجم المبيعات 1800000:

$$= 72000 \times 100 \div 1800000 = 4\%$$

• وهكذا كل بنود الموجودات والمطلوبات

خاتمة:

- في الختام، يُعدّ التخطيط المالي والميزانية التقديرية من الركائز الأساسية لضمان الاستقرار المالي وتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية. فالتخطيط المالي يساعد على استشراف المستقبل وتحديد الاحتياجات والموارد المتاحة، بينما تُترجم الميزانية التقديرية هذه الرؤية إلى أرقام واضحة وخطط قابلة للتنفيذ. ومن خلالهما يمكن للمؤسسات والأفراد ترشيد الإنفاق، وتعظيم الاستفادة من الموارد، والاستعداد لمواجهة المخاطر. كما يساهم الالتزام بالتخطيط المالي السليم وإعداد الميزانيات التقديرية الدقيقة في تحسين عملية اتخاذ القرار وتعزيز الرقابة المالية.

كليات الخليج للعلوم الإدارية والإنسانية

مقرر الإدارة المالية في المنشآت الصحية

د. أحمد ياسر النعساني

أ. أمان لافي

المحاضرة السابعة: تخطيط الاستثمارات الرأسمالية

محتوى المحاضرة :

- مفهوم الاستثمار
- قرار الاستثمار وأهميته
- خطوات ومراحل تخطيط الاستثمارات الرأسمالية
- طرق تقييم ربحية الاستثمارات

مقدمة

- يعدّ تخطيط الاستثمارات الرأسمالية من أهم وظائف الإدارة المالية في المنشآت الصحية، لما له من دور محوري في توجيه موارد المنشأة نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة وربحية. إذ يركّز هذا التخطيط على اتخاذ قرارات استثمارية تتعلق بتوظيف أموال المنشأة الصحية في الأصول طويلة الأجل والمشروعات المستقبلية، مثل إنشاء أو توسعة المستشفيات، وشراء الأجهزة الطبية المتقدمة، وتطوير البنية التحتية الصحية، بما يسهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.
- وتكتسب قرارات الاستثمار الرأسمالي أهمية بالغة لكونها تؤثر بشكل مباشر في قيمة المنشأة، وتحدد قدرتها التنافسية، وحجمها، واتجاه وسرعة نموها، إضافة إلى تأثيرها على مستوى المخاطر التي تواجهها المنشأة الصحية. ومن هنا تبرز ضرورة التخطيط السليم للاستثمارات الرأسمالية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل، مع الحفاظ على جودة وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة.

تعريف الاستثمار

- ❖ مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية.
- ❖ الاستثمار هو عملية يترتب عليها تخصيص بعض المصادر لمشروع صناعي أو مالي على أمل أن يجلب تدفقات من السيولة على مدى فترات زمنية لاحقة.

قرار الاستثمار

- يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع فهي ذات تأثير على بقائه واستمراره ونموه ولا تقتصر هذه الاستثمارات على الأصول الثابتة فقط وإنما أيضاً الزيادة في الأصول المتداولة والمترتبة على الاستثمار، ونفقات البحوث والتطوير، وبصفة عامة تشكل الاستثمارات في الأصول والبحوث الجانب الأكبر من الاستثمارات.

أهمية قرار الاستثمار

-لقرار الاستثمار أهمية خاصة لثلاثة أسباب :

1. صعوبة التخلي عن الاستثمارات الثابتة بعد البدء في تنفيذها لأن ذلك يعني تحمل خسائر مالية ضخمة.
2. المخاطر المترتبة عند العدول عن الاستثمار – لانعدام المرونة لكثير من الاستثمارات الثابتة-ونعني بالمرونة السرعة في الرجوع إلى الوضع المبدئي (ما قبل تنفيذ الاستثمار) فقد يكون من السهل تحويل مبنى إداري إلى مبنى سكني , ولكن من الصعب تحويل معمل لتكرير البترول إلى غرض آخر.
3. تعتبر تكلفة الخطأ المترتبة على الاختيار الخاطئ للاستثمار عالية – حيث يتطلب الأمر وقتاً لإرجاع الأوضاع إلى الوضع المبدئي وما يترتب على ذلك من آثار. فلا يمكن تصور الآثار المترتبة على ذلك مالية فقط , وإنما تمتد هذه الآثار إلى الوضع المستقبلي للشركة , وبذلك يؤدي التنوع غير المدروس إلى تصفية الشركة.

خطوات ومراحل تخطيط الاستثمارات الرأسمالية

- 1- مرحلة تحديد وحصر المشاريع التي تنوي المنشأة القيام بها . وفي هذه المرحلة يكون المشروع على شكل اقتراح للدراسة مع بقية الاقتراحات الاستثمارية مثل : تحسين طرق الإنتاج - باستبدال الآلات القديمة - إضافة خطوط الإنتاج .
- 2- مرحلة تقييم المشاريع :
 - تقدير العوائد والنفقات عن طريق معرفة التدفقات النقدية.
 - اختيار معيار مناسب للحكم على المشاريع لتنفيذ أفضلها .
- 3- مرحلة اختيار المشاريع
- 4- مرحلة تنفيذ المشاريع - والمتابعة والتقييم

طرق تقييم ربحية الاستثمارات

1. طريقة عائد الاستثمار البسيط

2. طريقة فترة الاسترداد

3. طريقة صافي القيمة الحالية

4. طريقة متوسط معدل العائد البسيط

1- طريقة فترة الاسترداد

- ❑ تقوم هذه الطريقة على فكرة قبول المشروع الذي تسترد فيه التكلفة الاستثمارية في أقل وقت ممكن
- ❑ الفترة اللازمة لاسترداد أصل الانفاق الاستثماري المبدئي وذلك من صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الانفاق

مثال

المطلوب: توضيح اي الاقتراحات التالية أفضل على اساس فترة الاسترداد



الاقتراح الاول		الاقتراح الثاني		التكلفة المبدئية	
24000		28000			
20000		2625		متوسط صافي الربح بعد الضريبة	
الاقتراح الاول		الاقتراح الثاني		السنوات	
ر(الربح بعد الضريبة)		ق(صافي التدفق النقدي)			
8000	2000	8000	1000	8000	1
8000	2000	8000	1500	8000	2
8000	2000	8000	3000	8000	3
8000	2000	8000	5000	8000	4
8000	2000	8000	2625	8000	المتوسط

- **الحل:** من بيانات المثال نلاحظ التدفقات النقدية لكل سنة خلال العمر الافتراضي للاقتراح.
- تقييم الاقتراح الاول : تكلفة الاقتراح = 24000 ريال التدفقات النقدية التي تغطي تكلفة الاستثمار هي تدفقات ثلاث سنوات ($24000 = 8000 + 8000 + 8000$) هذا يعني ان الاقتراح الاول يغطي تكلفة الاستثمار المبدئية بالكامل خلال 3 سنوات يمكن ايجاد فترة الاسترداد بالمعادلة الآتية :
- فترة الاسترد = ك ÷ ق (التكلفة المبدئية ÷ صافي التدفق النقدي السنوي) = $8000 \div 24000 = 3$ سنوات .

- تقييم الاقتراح الثاني: نلاحظ في الاقتراح الثاني ان التدفقات النقدية غير منتظمة فلا يمكن ايجاد فترة الاسترداد بالمعادلة . يمكن ايجاد كالاتي :

28000

26500

• تدفق السنة الاولى = 8000

• تدفق السنة الثانية = 8500

• تدفق السنة الثالثة = 10000

26500

تدفع 3 سنوات (26500) اقل من التكلفة المبدئية (28000) وتدفع 4 سنوات أكثر من التكلفة المبدئية هذا يعني أن فترة الاسترداد للاقتراح الثاني أكثر من 3 سنوات و اقل من 4 سنوات .

- لتحديد فترة الاسترداد لابد من تحديد التدفق النقدي الشهري للسنة الرابعة ($12000 \div 12 = 1000$)
- التكلفة المبدئية 28000 – تدفق 3 سنوات 26500 = 1500 هذا يعني اننا نحتاج الى تدفق شهر ونصف من تدفق السنة الرابعة لتغطية التكلفة المبدئية هذا يعني ان فترة الاسترداد للاقتراح الثاني = 3 سنوات + 45 يوم
- $26500 + 1500$ (شهر ونصف من تدفق السنة الرابعة) = 28000 ريال.
- بناءا على فترة الاسترداد فاننا لاقتراح الاول هو الافضل لانه فترة استرداده اقل.

• تتميز طريقة فترة الاسترداد

1- بالبساطة والسهولة لكن .

2- تعتمد على التدفقات النقدية وليس الربح المحاسبي لتقييم الاستثمارات.

3- تأخذ في الاعتبار توقيت التدفق النقدي والمخاطر.

4- جذابة للمنشأة التي تعاني من العجز في السيولة

يعاب عليها :

1- الاعتراف الجزئي بالقيمة الزمنية للنقود .

2- الاقتراح الأفضل لا يكون هو الأفضل في وجهة نظر الملاك (لأنه لا يعظم ثروتهم) .

3- لا تأخذ في الحساب التدفقات النقدية المتولدة بعد فترة الاسترداد.

خاتمة:

- في الختام، تُعدّ فترة الاسترداد من الأدوات الأساسية في التحليل المالي واتخاذ القرارات الإدارية، إذ تمكّن الإدارة من تحديد مستوى المبيعات الذي يغطي التكاليف الكلية دون تحقيق ربح أو تكبّد خسارة. ويساعد فهم التخطيط على التخطيط السليم للإنتاج والتسعير، وتقييم جدوى المشاريع، وقياس درجة المخاطرة المرتبطة بالأنشطة التشغيلية. كما تساهم في دعم القرارات الاستراتيجية الرامية إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتعظيم الربحية، مما يجعلها أداة محورية في الإدارة المالية الحديثة.

كليات الخليج للعلوم الإدارية والإنسانية

مقرر الإدارة المالية في المنشآت الصحية

د. أحمد ياسر النعساني

أ. أمان لافي

المحاضرة الثامنة : مصادر التمويل وإدارة رأس المال

محتوى المحاضرة

1. المفاهيم الأساسية لمصادر التمويل المختلفة
2. التمويل الداخلي والخارجي
3. تحليل استراتيجيات إدارة رأس المال العامل
4. اختيار مصادر التمويل الأنسب بناءً على احتياجات المؤسسة المالية.

مقدمة

- انتهت الدراسة الفنية بتقدير كل من التكاليف الاستثمارية اللازمة لإنشاء وإقامة والبدء بتشغيل المشروع المقترح، وكذلك التكاليف التشغيلية، والإيرادات التي يتوقع أن يحققها المشروع خلال سنوات التشغيل، وتهدف الدراسة التمويلية إلى تحديد مصادر الحصول على التمويل لتغطية التكاليف الاستثمارية، وكذلك تحديد تكلفة التمويل بعد تحديد الهيكل الأمثل للتمويل.

مصادر التمويل:

تتعدد المصادر التي يمكن من خلالها الحصول على التمويل، فقد يقوم المستثمرون بتقديم التمويل من أموالهم الخاصة بالكامل أو تغطية جزء من أموالهم والحصول على الباقي من مساهمين آخرين مباشرة أو عبر إصدار أسهم، أو الاقتراض من جهة مقرضة مثل البنوك أو إصدار سندات للحصول على القروض من خلال عدد كبير من المقرضين، وذلك لتمويل إنشاء أو توسعة المنشآت الصحية مثل المستشفيات والمراكز الطبية وتجهيزها بالمعدات والتقنيات الصحية اللازمة.

ويطلق على جملة التمويل اللازم لتغطية التكاليف الاستثمارية في المنشآت الصحية "رأس المال المستثمر"، ومهما تعددت مصادر التمويل فإنه يمكن تقسيمها إلى مصدرين اثنين هما: الملاك والمقرضين

المصدر الأول: الملاك (المساهمين):

ويعرف التمويل المقدم من خلال الملاك (أصحاب المشروع) في دراسات الجدوى برأس المال المملوك وهو يشمل حقوق الملكية وهناك عدة صور لتقديم رأس المال المملوك مثل:

(أ) الحصص النقدية: والتي تكون على شكل سيولة نقدية أو ما في حكم النقدية.

(ب) الحصص العينية: وتقدم في صورة أصول عينية مثل الأراضي والمباني والأجهزة .. الخ، والتي تقدر بقيمتها السوقية العادلة.

(ج) الحصص المعنوية: مثل الشهرة أو الخبرة التي تتوافر في أحد الشركاء والتي لا يمكن أن تنفصل عنه حيث يعتبر وجوده وبخبرته وشهرته مصدراً لتحقيق أرباح غير عادية، لذا يعتبر هذا الشريك شريكاً بخبرته مما يخفض من حصص باقي الشركاء في رأس المال النقدي أو العيني.

(د) حصص الملكية: وتتمثل فيما يقدمه الشريك للمشروع من براءة اختراع أو علامة تجارية أو حق امتياز مقابل حصته في رأس المال، مثل حقوق استخدام تقنيات طبية أو علامات تجارية لمراكز صحية معروفة، ويلاحظ أن هذه الحصص تختلف عن الشهرة أو الخبرة بإمكانية فصلها عن مالكةا وبيعها بشكل مستقل.

ومن أهم خصائص رأس المال المملوك:

1. يترتب عليه حق للملاك في توزيعات الأرباح مع تحمل الخسائر في حالة حدوثها.
 2. عدم استرداده في تاريخ محدد إلا عند التصفية سواء في حالة الشركات التي تصفي تدريجياً – حيث يسترد رأس المال مع توزيعات الأرباح – أو في حالة التصفية النهائية للمشروع وتكون للشريك حصته في صافي أصول الشركة.
 3. عادة ما يستخدم رأس المال المملوك كتمويل للحصول على الأصول الثابتة (طويلة الأجل).
- هذا ويختلف مصدر وطبيعة رأس المال المملوك تبعاً للشكل القانوني للمشروع ففي المشروعات الفردية يكون مصدر التمويل كرأس مال مملوك هو شخص واحد فقط سواء طبيعي أو اعتباري،
- أما في مشروعات شركات الأشخاص فيكون مصدر رأس المال المملوك عدة أشخاص لكل منهم حصته في رأس المال ونصيبه في الأرباح كما يتفق عليها في عقد تأسيس الشركة أما في مشروعات شركات الأموال فيكون مصدر رأس المال المملوك عدد كبير من المساهمين ويأخذ رأس المال فيها عدة صور منها: الأسهم العادية، الأسهم الممتازة....

المصدر الثاني المقرضون (الغير):

التمويل الذي يتم الحصول عليه من غير الملاك في شكل قروض واجبة السداد وتعرف في دراسات الجدوى من وجه نظر المشروع برأس المال المقترض حيث أنه يمثل جزء من رأس المال المستثمر أو اللازم لإقامة المشروع ويتم الحصول على القروض الاستثمارية من جهات متعددة مثل البنوك سواء التجارية أو المتخصصة، ومؤسسات الإقراض أو التمويل وقد يتم الحصول عليها من أحد أو بعض الملاك، ولكن بصفته مقرضاً وليس مالكاً، كما يمكن الحصول على القروض من العديد من الأفراد من خلال إصدار السندات بالإضافة إلى ما يمنحه الدائنون لعمالئهم من ائتمان تجاري ... الخ.

القروض طويلة الأجل:

وهي القروض التي تتجاوز فترة سدادها السنة المالية مثل القروض البنكية، والسندات طويلة الأجل ... الخ، وعادة ما تستخدم تلك القروض في تمويل الأصول الثابتة، وغالباً ما يتم سداد تلك القروض على أقساط مما يلزم إعداد جدول يبين حركة خدمة القرض حيث تتمثل خدمة القرض في سداد القسط بالإضافة إلى الفوائد المستحقة، والمثال التالي يوضح كيفية إعداد ذلك الجدول.

ومن أهم خصائص القروض:

- 1- يتم استردادها من قبل المقرضين في تاريخ الاستحقاق المحدد.
 - 2- يحصل المقرضون على نسبة ثابتة في تواريخ محددة.
- وتنقسم القروض من حيث أعمارها إلى نوعين هما:

1. القروض قصيرة الأجل: وهي القروض التي لا تتجاوز مدتها فترة السنة المالية الواحدة ومن أهمها: الدائنون، التسهيلات الائتمانية، السحب على المكشوف ... الخ، وعادة ما تستخدم في تمويل رأس المال العامل.

نشاط :

- **قارن بين التمويل الذاتي والتمويل عن طريق القروض، وأيهما تفضله لمنشأة صحية ناشئة مثل عيادة أو مركز طبي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة التكاليف الصحية ومتطلبات الاستدامة المالية وجودة الخدمة الصحية؟**

يعد التمويل الذاتي والتمويل عن طريق القروض من أهم مصادر تمويل المنشآت الصحية الناشئة. يتميز التمويل الذاتي بعدم تحمّل المنشأة لأعباء الفوائد أو الالتزامات الثابتة، مما يقلل من المخاطر المالية في المراحل الأولى للتشغيل، وهو أمر مهم خاصة في العيادات والمراكز الصحية التي تحتاج إلى وقت لبناء سمعة طبية وتحقيق تدفقات نقدية مستقرة.

الأفضل للمؤسسة الناشئة: التمويل الذاتي، لأنه يقلل المخاطر والالتزامات المالية في مرحلة عدم الاستقرار.

خاتمة:

- في الختام، تُعدّ مصادر التمويل من الركائز الأساسية لنجاح واستمرارية أي مؤسسة، إذ تمكّنها من تنفيذ خططها الاستثمارية وتحقيق أهدافها التشغيلية والتوسعية. ويعتمد اختيار مصدر التمويل المناسب على طبيعة المشروع وحجمه ومرحلة نموه، إضافةً إلى مستوى المخاطر والتكلفة المتوقعة. كما أن الموازنة بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي تُسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل الأعباء المستقبلية. ومن هنا، فإن الإدارة الواعية لمصادر التمويل تمثل عاملاً حاسماً في دعم النمو المستدام وتعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل.

كليات الخليج للعلوم الإدارية والإنسانية

مقرر الإدارة المالية في المنشآت الصحية

د. أحمد ياسر النعساني

أ. أمان لافي

المحاضرة التاسعة : إدارة المخزون

محتوى المحاضرة

- مفهوم إدارة المخزون السلعي و أهميته
- أنواع المخزون
- طرق تقييم المخزون في المنشأة

مقدمة

- إدارة المخزون تعد واحدة من أهم الوظائف التشغيلية والمالية في أي مؤسسة، سواء كانت إنتاجية، تجارية أو خدمية. فالمخزون يشمل المواد الخام، المنتجات تحت التشغيل، والسلع تامة الصنع، وهو يشكل جزءاً كبيراً من رأس المال العامل للمؤسسة. إدارة المخزون الفعالة تساعد على:
- ضمان استمرارية العمليات الإنتاجية أو التجارية دون توقف
- تحقيق توازن بين تكاليف التخزين وتكاليف نقص المخزون
- تحسين السيولة والربحية من خلال تقليل الأموال المجمدة في المخزون

□ مفهوم إدارة المخزون

- إدارة المخزون هي عملية التخطيط والرقابة على المخزون لتحديد:
- الكميات المناسبة لكل منتج
- الوقت المثالي لإعادة الطلب
- طرق التخزين المثلى
- مستوى المخزون الذي يضمن التوافر دون زيادة أو نقص
- تهدف إدارة المخزون إلى تحقيق توازن بين تلبية الطلب وتقليل التكلفة.

□ أهمية إدارة المخزون

- استمرارية الإنتاج والعمليات:
عدم وجود المخزون الكافي يؤدي إلى توقف الإنتاج أو فقدان المبيعات.
- تقليل التكاليف:
إدارة المخزون تساعد على تقليل تكاليف التخزين، التلف، التأمين، والفقد.
- تحسين رضا العملاء:
توفر المخزون الكافي يعني تلبية الطلب في الوقت المناسب، ما يعزز ثقة العملاء.
- رفع كفاءة استخدام الموارد:
من خلال التخطيط الجيد، يمكن الاستفادة المثلى من رأس المال والمواد المتاحة.

□ أهداف إدارة المخزون

- تحديد الكمية المثلى للطلب وإعادة التخزين
- مراقبة المخزون وتجنب النفاد أو التكدس
- استخدام أساليب علمية لتقليل تكاليف الاحتفاظ بالمخزون
- دعم التخطيط والإنتاج الفعال

□ أنواع المخزون

- المواد الخام: المواد الأولية المطلوبة للإنتاج
- المخزون تحت التشغيل: المواد التي دخلت عملية الإنتاج
- السلع تامة الصنع: الجاهزة للبيع أو التسليم للعملاء
- قطع الغيار: المستعملة للصيانة والدعم الفني

□ تكاليف المخزون

- إدارة المخزون ترتبط مباشرة بتكاليف مختلفة، أهمها:
- تكاليف الشراء: تشمل سعر الوحدة، النقل، والرسوم الجمركية إذا وجدت
- تكاليف التخزين: الإيجار، التأمين، التلف، والقديمة
- تكاليف الطلب: إعداد الطلبات، متابعة الموردين
- تكاليف النفاد: فقدان مبيعات أو فرص، وتأثير على سمعة المؤسسة

• تقييم المخزون السلعي:

- تقييم المخزون السلعي آخر الفترة : تعد عملية تقييم المخزون (تحديد تكلفة المخزون) من المواضيع المحاسبية الهامة، حيث إن هناك أسسا مختلفة وطرقاً بديلة لتقييم المخزون تنعكس في تأثيرها على قياس صافي الدخل. وأكثر هذه الأسس استخداماً هما:

• أولاً: التقييم على أساس التكلفة:

- تُعد التكلفة الأساس الأول للقياس المحاسبي لعناصر المخزون. وذلك لأن المحاسبة تقوم أساساً على مبدأ التكلفة التاريخية، وبالتالي يتم تقييم المخزون في السجلات المحاسبية بالتكلفة، شأنه في ذلك شأن باقي عناصر الأصول الأخرى.

يتم تتحدد تكلفة المخزون بأي من الطرق الآتية :

1. **طريقة التمييز المحدد للبضاعة :** تقوم هذه الطريقة على افتراض امكانية تمييز وحدات مخزون آخر المدة وفقاً لانتمائها لمشتريات محددة. وبالتالي من الممكن استخدام سعر شرائها لتحديد تكلفتها.
2. **طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (الأول في الأول):** تقوم هذه الطريقة على افتراض أن البضاعة التي يتم شراؤها أولاً يتم صرفها للإنتاج أو بيعها أولاً. وبالتالي فإن مخزون آخر المدة يتم تحديده من أحدث بضاعة تم شراؤها وبأحدث سعر تكلفة.

3. طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (الأخير في الأول): تقوم هذه الطريقة على افتراض أن البضاعة التي يتم شراؤها

مؤخراً (حديثاً) يتم صرفها للإنتاج أو بيعها أولاً. وبالتالي فإن مخزون آخر المدة يتم تحديده من

أقدم بضاعة تم شراؤها وبأقدم الاسعار.

4. طريقة متوسط التكلفة: يتم حساب متوسط التكلفة بقسمة إجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع على عدد

الوحدات المتاحة للبيع خلال الفترة. ويسمى الناتج في هذه الحالة بالمتوسط المرجح لتكلفة الوحدة.

12

ثانياً: أساس التكلفة او سعر السوق ايهما أقل

- يطبق هذا الأساس استناداً الى مبدأ الحيطة والحذر، حيث يسجل مخزون آخر المدة بالسعر الأقل في تاريخ الجرد.
- سعر التكلفة يتحدد كما سبق بأي من الطرق الأربعة لأساس التكلفة.
- سعر السوق هو السعر الجاري للمخزون في تاريخ الجرد.

• **حالة عملية (1): حالة تطبيقية** توافرت لديك البيانات الآتية عن منشأة النجوم التجارية في 31-12-2025:

بيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية
محزون أول المدة 1-1	250 وحدة	150	37500 ريال
مشتريات يوم 1-25	750 وحدة	210	157500 ريال
مشتريات يوم 4-27	550 وحدة	250	137500 ريال
مشتريات يوم 6-15	650 وحدة	315	204750 ريال
مشتريات يوم 9-20	450 وحدة	300	135000 ريال
مشتريات يوم 11-10	350 وحدة	325	113750 ريال
= عدد الوحدات المتاحة للبيع	3000 وحدة		786000 ريال
عدد الوحدات المباعة	2250 وحدة		
عدد مخزون آخر المدة =	750 وحدة	تتكون من: 300 وحدة من مشتريات 4-27، 350 وحدة من مشتريات 9-20، 100 وحدة من مشتريات 11-10	
صافي قيمة المبيعات	900000 ريال		

- 1- تحديد قيمة مخزون آخر الفترة حسب أساس التكلفة وفقاً لطرق تقييم المخزون الأربعة
- 2- تحديد أثر اختلاف تقييم مخزون في الطرق الأربعة على كلاً من: تكلفة البضاعة المباعة، ومجموع الربح (أعداد قائمة الدخل)

ثانياً: تقييم المخزون بطريقة الأول في الأول:

$$= (350 \text{ وحدة} \times 325) + (400 \text{ وحدة} \times 300) = 233750 \text{ ريال}$$

رابعاً: تقييم المخزون بطريقة متوسط التكلفة

تكلفة المخزون = وحدات المخزون $\times$ متوسط تكلفة الوحدة

$$\text{المتوسط للوحدة} = (\text{تكلفة بضاعة متاحة للبيع} / \text{عدد وحدات متاحة للبيع})$$

$$= (786000 / 3000 \text{ وحدة}) = 262 \text{ ريال}$$

$$\text{تكلفة المخزون} = 750 \text{ وحدة} \times 262$$

$$= 196500 \text{ ريال}$$

الحل : تقييم مخزون آخر الفترة حسب أساس التكلفة

أولاً: تقييم المخزون بطريقة التمييز المحدد

$$= (300 \text{ وحدة} \times 250) + (350 \text{ وحدة} \times 300) +$$

$$(100 \text{ وحدة} \times 325) = 212500 \text{ ريال}$$

ثالثاً تقييم المخزون بطريقة الأخير في الأول

$$= (250 \text{ وحدة} \times 150) + (500 \text{ وحدة} \times 210) = 142500 \text{ ريال}$$

2- أثر اختلاف طرق تقييم المخزون على كلاً من: تكلفة البضاعة المباعة، ومجمل الربح. (قائمة الدخل 2022/12/31)

البيان	التميز المحدد	الأول في الأول	الأخير في الأول	متوسط التكلفة
(1) صافي المبيعات	900000	900000	900000	900000
تكلفة بضاعة أول المدة (أ)	37500	37500	37500	37500
+ صافي تكلفة المشتريات (ب)	748500	748500	748500	748500
= تكلفة البضاعة المتاحة للبيع (أ + ب)	786000	786000	786000	786000
- تكلفة بضاعة آخر المدة (ج)	(212500)	(233750)	(142500)	(196500)
(2) تكلفة البضاعة المباعة (أ + ب - ج)	573500	552250	643500	589500
مجمّل الربح (2-1)	326500	347750	256500	310500

ملاحظة مهمة جداً: في ظل ارتفاع الأسعار يلاحظ ما يلي:

1. تنتج طريقة الأول في الأول أكبر قيمة للمخزون وأقل تكلفة بضاعة مباعة وأكبر (مجمّل) صافي ربح

2. تنتج طريقة الأخير في الأول أقل قيمة للمخزون وأكبر تكلفة بضاعة مباعة وأقل (مجمّل) صافي ربح

خاتمة:

- في ختام هذه المحاضرة، يتضح أن إدارة المخزون تشكل ركيزة أساسية في نجاح أي مؤسسة، إذ تؤثر بشكل مباشر على كفاءة العمليات التشغيلية وتكاليف الإنتاج ومستوى خدمة العملاء. من خلال التخطيط الدقيق للمخزون، واستخدام أساليب التقييم المناسبة، مثل طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً FIFO أو متوسط التكلفة، يمكن تحقيق التوازن بين توافر المنتجات وتقليل الهدر والتكاليف الزائدة. كما أن الرقابة المستمرة على المخزون وأنظمة إعادة الطلب تساعد في الحد من نفاد المنتجات أو تراكمها بشكل غير ضروري، مما يعزز من قدرة المنشأة على الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق.
- في النهاية، الإدارة الفعّالة للمخزون ليست مجرد حفظ للبضائع، بل هي أداة استراتيجية لتحسين الأداء المالي والتشغيلي للمنشأة، وتحقيق رضا العملاء، وتعظيم قيمة الموارد المستخدمة.